حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

3 **ذي القعدة** 1436 - 18 **اغسطس** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4
حقوق الإنسان فى العالم	25

هيئة حقوق الإنسان

إذا كبرت هانت!

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=27550

صالح الشيحي

الذي يطمئنني بعض الشيء أن هذه اللائحة عصيّة على التطبيق.. لن يتم تطبيقها في مجتمعنا.. كما يقول المثل النجدي "كلنا أهل قريّة، وكلٍ عارف خيّه".. هي رسالة للخارج.. "شوفونا، نحمي الطفل"! إذ لو تم تطبيقها فعلاً لامتلأت السجون بالمخالفين، ولاضطرت الحكومة لبناء سجون جديدة!

وكما يقال "إذا كبرت هانت"، فهذه اللائحة شاركت في وضعها ثماني جهات حكومية "سمينة جداً" -أعني الجهات- وهي وزارة الداخلية، وزارة العدل، هيئة التحقيق والادعاء العام، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التعليم، وزارة الصحة، وزارة الثقافة والإعلام، وهيئة حقوق الإنسان!

سأعطيكم سنتين كاملتين.. وسأعود إن شاء الله وأراد، وأسألكم: هل تم تطبيق هذه اللائحة.. هل وجدتم لها أثراً؟!

المهم.. هل قلتم ما هي هذه اللائحة..

اللائحة تتعلق بحماية الطفل.. وتتكون من بنود عدة جاء أبرزها "لا يجوز حجب الأوراق الثبوتية للطفل أو عدم المحافظة عليها من أي جهة أو شخص كان، بما في ذلك والداه"!

"لا يجوز لوالدي الطفل أو من يقوم على رعايته السماح له بقيادة المركبة ما لم يبلغ السن النظامية للقيادة وفق أنظمة المرور السارية"!

"على أقارب الطفل أو أي من المتعاملين معه سواء في المنزل أو المدرسة أو الأماكن العامة أو الخاصة الامتناع عن التدخين أثناء وجوده"!

"على المدارس والجهات التعليمية المختصة عدم السماح بدخول أغذية غير مناسبة للمدارس أو بيعها"!

"يلتزم كل من يحمل طفلا في مركبته بمراعاة جلوسه في المقاعد الخلفية وربط حزام الأمان ووضعه في كرسي خاص إذا كان دون سن الثالثة من العمر"!

بالمناسبة إذا شاهدتم أياً من هذه المخالفات، فالجهات المشار إليها بداية المقال، تحثكم على التبليغ فوراً عن طريق مراكز الشرط، أو مركز البلاغات التابع للشؤون الاجتماعية!

الخلاصة: نحن لا نبالغ حينما نتحدث عن بعض مشاكلنا الاجتماعية.. لدينا منها ما يحار العاقل في فهمه.. وهذه ليست مشكلة على أية حال.. نحن كغيرنا من مجتمعات العالم.. لكننا -أفراداً ومؤسسات- نكذب على أنفسنا حينما نضع القوانين، ونسن العقوبات، ونحن عاجزون عن تطبيقها!

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مجلس الوزراء: لابد من تطبيق قرار مجلس الأمن لإخراج اليمن من أزمته

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م
http://www.alriyadh.com/1074055

جدة - واس
رأس نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر اليوم الاثنين في قصر السلام بجدة.
وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي في بيانه لوكالة الأنباء السعودية ، عقب الجلسة ، أن مجلس الوزراء شدد على مضامين كلمة نائب خادم الحرمين الشريفين لدى استقباله أسر وذوي شهداء الواجب الذين استشهدوا في حادث التفجير الإرهابي الذي طال عدداً من منسوبي قوة الطوارئ الخاصة بمنطقة عسير التي نقل خلالها لهم خالص تعازي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - ومواساته في شهداء رجال الأمن البواسل، وما عبر عنه سموه من اعتزاز المملكة بأبنائها الذين استشهدوا في سبيل حماية الوطن والذود عنه ضد أصحاب الفكر الضال ، وتأكيد سموه أن كل من يحاول العبث بأمن المملكة وشعبها فإنه سيجد الرد عملياً في الميدان فوراً دون أي تأخير.
واستعرض المجلس بعد ذلك عدداً من التقارير عن مستجدات الأحداث وتطوراتها إقليمياً وعربياً ودولياً ، وتطرق في هذا السياق إلى الجهود المبذولة لدعم الشعب اليمني وحكومته الشرعية ، مشدداً على أهمية التطبيق غير المشروط لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 لإخراج اليمن من أزمته مع ضرورة تكثيف الجهود لتوفير المساعدات الإنسانية لأبناء اليمن الشقيق.
ونوه مجلس الوزراء بالدور الإنساني الكبير الذي يضطلع به مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ، مؤكداً أن استمرار المركز في تقديم المساعدات وما يقوم به من أعمال إغاثية وإنسانية وبرامج متنوعة يأتي لتحقيق المتطلبات الأساسية التي يحتاجها الشعب اليمني بتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - .
وأثنى مجلس الوزراء على جهود الأجهزة الأمنية في دولة الكويت الشقيقة وتمكنها من إلقاء القبض على خلية إرهابية كانت تخطط لزعزعة أمن الكويت عبر تخزين ترسانة ضخمة من الأسلحة والذخائر والقذائف والمواد المتفجرة ، وإفشال مخططاتهم الإرهابية ، سائلاً الله جل وعلا أن يحفظ دولة الكويت الشقيقة من كل شر وأن يفشل جميع المخططات الإرهابية التي تستهدف أمن واستقرار المنطقة .
وبين معاليه ، أن مجلس الوزراء ناقش إثر ذلك جملة من الموضوعات في الشأن المحلي ، وتطرق إلى افتتاح الدورة التاسعة لسوق عكاظ التي افتتحها نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - رعاه الله - صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة رئيس اللجنة الإشرافية العليا لسوق عكاظ ، مؤكداً الدور الرائد للسوق في المحافظة على الثقافة والتراث والإبداع عبر مختلف الفعاليات والرؤى والبرامج التي يشهدها السوق .
وأفاد الدكتور عادل بن زيد الطريفي ، أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته ، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها ، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي :

أولاً :
قرر مجلس الوزراء الموافقة على استمرار العمل بالفقرتين (1) و (2) من قرار مجلس الوزراء رقم (7) وتاريخ 1 / 1 / 1422هـ المتعلق بالسماح باستيراد السلع والمنتجات الفلسطينية ، واستمرار تحمل الدولة الرسوم الجمركية الخاصة بها، وذلك لمدة سنة ابتداءً من تاريخ 11 / 9 /1436هـ.
ثانياً :
قرر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض معالي وزير التجارة والصناعة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الجزائري في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجالي حماية المستهلك ومراقبة السلع والخدمات بين وزارة التجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية ووزارة التجارة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، والتوقيع عليه ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة ، لاستكمال الإجراءات النظامية.
ثالثاً :
بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الشؤون البلدية والقروية في شأن طلب إضافة ممثلين من عدد من الجهات إلى اللجنة الوطنية لكود البناء السعودي ، والمعاملة المرفوعة من معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة في شأن طلب الموافقة على نقل ارتباط اللجنة الوطنية لكود البناء السعودي وإعادة تشكيلها تحت مظلة الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة ، أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها:
1 - تعديل المادة (الخامسة) من الخطة العامة للجنة الوطنية لكود البناء السعودي الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (174) وتاريخ 15 / 6 / 1422هـ لتكون بالنص الآتي:
" المادة (الخامسة) : تتشكل اللجنة الوطنية لكود البناء السعودي على النحو الآتي :
-ممثل من وزارة الداخلية عضواً
-ممثل من وزارة الشؤون البلدية والقروية عضواً
-ممثل من وزارة الإسكان عضواً
-ممثل من وزارة النقل عضواً
-ممثل من وزارة المياه والكهرباء عضواً
-ممثل من وزارة التجارة والصناعة عضواً
-ممثل من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية عضواً
-ممثل من الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة عضواً
-ممثل من الهيئة الملكية للجبيل وينبع عضواً
-ممثل من الهيئة السعودية للمهندسين عضواً
-ممثل من هيئة المساحة الجيولوجية السعودية عضواً
-ممثل من شركة أرامكو السعودية عضواً
-أربعة من المختصين من الجامعات السعودية أعضاء
-عضو من القطاع الخاص يرشحه مجلس إدارة الغرف التجارية والصناعية.
ويتم اختيار رئيس اللجنة ونائبه من بين أعضائها بشكل دوري كل سنة"
2 - تعديل عجز البند (ثانياً) من قرار مجلس الوزراء رقم (127) وتاريخ 20 / 4 / 1431هـ ، ليكون مقر اللجنة الوطنية لكود البناء السعودي في الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة ، وترتبط بوزير التجاري والصناعة ، رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة.
رابعاً :
قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعيين الأستاذ / عبدالعزيز بن عبدالرحمن الهذيلي عضواً في مجلس إدارة البنك السعودي للتسليف والادخار ممثلاً لوزارة المالية.
خامساً :
بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الخدمة المدنية ، في شأن مقترحات متعلقة بتنظيم المؤسسة العامة للتقاعد ، أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها :
1 - إحلال عبارة " بوزارة الخدمة المدنية " بدلاً من عبارة " بوزير المالية " الواردة في المادة (الثانية) من تنظيم المؤسسة العامة للتقاعد.
2 - تعديل صدر المادة (الخامسة) من التنظيم ، ليصبح بالنص الآتي :

يكون للمؤسسة مجلس إدارة من (عشرة) أعضاء من بينهم رئيس المجلس على النحو الآتي :
- وزير الخدمة المدنية رئيساً
- أمين عام مجلس الخدمة العسكرية عضواً ونائباً للرئيس
- محافظ المؤسسة العامة للتقاعد عضواً
- ممثل من وزارة الخدمة المدنية عضواً
- ممثل من وزارة المالية عضواً
- ممثل من مؤسسة النقد العربي السعودي عضواً
- اثنان من المتقاعدين أحدهما مدني والآخر عسكري يصدر بتعيينهما قرار من مجلس الوزراء بناءً على ترشيح رئيس المجلس عضوين
- اثنان من القطاع الخاص يصدر بتعيينهما قرار من مجلس الوزراء بناءً على ترشيح رئيس المجلس عضوين

سادساً :

بعد الاطلاع على المعاملة المتعلقة بدراسة مدى مناسبة إضافة عدد من الإدارات إلى الهيكل التنظيمي المعتمد للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء ، أقر مجلس الوزراء عدداً من الترتيبات التنظيمية في شأنها ومن بينها :

1 - تعديل اسم (نائب الرئيس العام في الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء) ليكون (نائب الرئيس العام للشؤون التنفيذية) ويرتبط مباشرة بالرئيس العام للبحوث العلمية والإفتاء.

2 - إضافة عدد من الوحدات التنظيمية إلى الهيكل التنظيمي المعتمد للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء : مكتب فتاوى الطلاق ، وإدارة المشروعات والصيانة ، ووحدة مراقبة المخزون ، وإدارة المشتريات والعقود.

سابعاً :

وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ووظيفة (سفير) وذلك على النحو التالي :

1 - تعيين محمد بن علي بن عثمان الزامل على وظيفة (مستشار اقتصادي) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة البترول والثروة المعدنية.

2 - تعيين عبدالله بن علي بن محمد الفعر على وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية.

3 - تعيين المهندس / يوسف بن عبدالله بن عويد الزغيبي على وظيفة (مدير عام صندوق التنمية العقارية) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الإسكان.

4 - تعيين محمد بن عبدالعزيز بن محمد القويفلي على وظيفة (مستشار تنظيم) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.

5 - تعيين ناصر بن محمد بن عبدالله العواد على وظيفة (مستشار مالي) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.

6 - تعيين المهندس / سعيد بن محمد بن عبدالله أبو ملحة على وظيفة (وكيل الأمين للتعمير والمشاريع) بالمرتبة الرابعة عشرة بأمانة منطقة عسير.

7 - تعيين عبدالرحمن بن مهنا بن منور الجهني على وظيفة (مدير عام فرع الرئاسة العامة بمنطقة مكة المكرمة) بالمرتبة الرابعة عشرة بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

واطلع مجلس الوزراء على التقرير السنوي (الرابع والخمسين) وملخصه التنفيذي عن نتائج عمليات المراجعة المالية ورقابة الأداء التي نفذها ديوان المراقبة العامة خلال العام المالي (1434 - 1435هـ) على الأجهزة الحكومية المشمولة برقابته ، وعلى تقرير للسنوات الثلاث الأولى من خطة التنمية التاسعة للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة ، وقد أحاط المجلس علماً بما ورد فيها.

الضمان الصحي يناقش إلزام زائري المملكة بالتأمين الصحي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م
http://www.alriyadh.com/1074060

الرياض - واس

كشف الأمين العام لمجلس الضمان الصحي التعاوني محمد الحسين أن عدد الزائرين للمملكة ممن سيطبق عليهم التأمين الصحي الإلزامي ما يقارب 1.6 مليون زائر باستثناء حجاج بيت الله الحرام والمعتمرين والدبلوماسيين والزائرون للممثليات والمنظمات الدولية للأعمال الدبلوماسية و ضيوف الدولة .

جاء ذلك خلال افتتاح ورشة عمل مخصصة لشركات التأمين الصحي المرخص لها بالبيع الإلكتروني في المقر الرئيسي للأمانة العامة لمجلس الضمان الصحي التعاوني بالرياض ، اليوم، وسط حضور (30) من المتخصصين التقنيين يمثلون 7 شركات تأمين صحي مرخص لها بالبيع الإلكتروني .

وأوضح الحسين أن ورشة العمل تناقش استكمال المتطلبات الفنية للربط الإلكتروني تمهيداً لتطبيق إلزامية التأمين الصحي على جميع المتقدمين للحصول على تأشيرة دخول إلى المملكة بغرض الزيارة او تمديدها أو بغرض المرور وكذلك مرافقيهم وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم " 180 " ، وستقدم الورشة تعريف شامل عن " وثيقة زائر " التأمين الصحي و دور مجلس الضمان الصحي التعاوني في صناعة سوق التأمين، إضافة إلى نبذة عن دور وزارة الخارجية في تطبيق التأمين على الزائرين، مشيراً إلى أن موعد التطبيق الإلزامي للتأمين عن الزائرين سيكون خلال الربع الأخير من العام الجاري 2015م.

وأبان أن مجلس الضمان الصحي التعاوني أعتمد وثيقة التأمين الطبي لشريحة الزائرين ومرافقيهم بحد أقصى في التغطية العلاجية بمبلغ (100) ألف ريال، تغطي الحالات الطارئة لجميع مصروفات الكشف الطبي والتشخيص والعلاج والأدوية وجميع مصروفات التنويم بالمستشفى وحالات الحمل والولادة، ولأمراض الأسنان واللثة، بما في ذلك الحشو وعلاج العصب وسحب الخراج، وحالات الأطفال المبتسرين وحالات الغسيل الكلوي الطارئ والإخلاء الطبي داخل وخارج المملكة، والإصابات الناتجة عن حوادث السير ومصروفات تجهيز وإعادة جثمان الزائر المؤمن له المتوفى إلى موطنه الأصلي.

يسمح باستخدامها لمدة خمس سنوات مع وجوب تجديدها إلكترونيا سنويا

إيقاف إصدار "الإقامة" واستبدالها بـ"هوية مقيم" مطلع العام القادم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م
http://www.alriyadh.com/1074056

الرياض- مفضي الخمساني

أكدت المديرية العامة للجوازات أن بوابة خدمة مقيم الإلكترونية نجحت في إنجاز أكثر من 6 ملايين عملية تجديد رخصة إقامة خلال الفترة الماضية وإنجاز اكثر من 12 مليون تأشيرة خروج وعودة حتى اليوم، مؤكدة أن عدد المستفيدين لدى بوابة خدمة مقيم تجاوز 44 الف مستفيد، وأكثر من 4,5 ملايين مقيم يتم تنفيذ إجراءاتهم عن طريق بوابة خدمة مقيم.

جاء ذلك أثناء تدشين اللواء سعد اليحيى مدير عام الجوازات خدمة جديدة وهي إنشاء الطرود البريدية التي تتم بعد طباعة الإقامة ليتسنى للمستفيد طلب إضافتها في الطرد وتحديد عنوان المرسل إليه، حيث تهدف الخدمة الجديدة إلى توفير الوقت والجهد على العملاء وذلك سعياً من "الجوازات" لتطوير خدمات مقيم الإلكترونية التي بدأت بإصدار الإقامة ثم تعديل المهنة إضافة إلى نقل الخدمات وأخيراً إطلاق خدمة الطرود البريدية.

وأوضحت المديرية العامة للجوازات أن العمل جارٍ على تطوير خدمة مقيم للأجهزة الذكية، وطرح المزيد من الخدمات المبتكرة بمزايا عصرية توفر الوقت والجهد مشيرةً إلى أن بوابة خدمة مقيم الإلكترونية تتيح ربط المنشأة إلكترونياً مع المديرية بشكل مباشر مما يتيح لها إمكانية إصدار تأشيرة الخروج والعودة أو إلغائها وإصدار تأشيرة الخروج النهائي بالإضافة إلى تجديد رخصة الإقامة، مع إمكانية الاطلاع على المعلومات المحدثة المتعلقة بالعاملين لدى المنشأة.

وأشارت "الجوازات" أن إصدار "هوية مقيم" سيكون مطلع العام الهجري القادم، مبينة أنها تعد بديلا عن رخصة الإقامة وتسمح للمقيم باستخدامها لمدة خمس سنوات مع وجوب تجديدها إلكترونيا سنويا وفقا لتعليمات نظامي الإقامة والعمل.

وستمنع الجوازات مع بداية هذا الشهر جميع الشركات والمؤسسات من مراجعة اداراتها وستتم خدمتهم عبر الخدمات الإكترونية وايصال هويات العاملين لديهم على مواقع شركاتهم ومؤسساتهم عبر خدمة البريد.

الهذلول: النظام يجيز للمنشآت والأفراد الحصول على الترخيص

بالغرامة وإيقاف التراخيص.. "النقل" تحذر من مخالفات نقل المعلمات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م
http://www.alriyadh.com/1074167

جدة - محمد حميدان

طالب المهندس هذلول بن حسين الهذلول وكيل وزارة النقل للطرق والمتحدث الرسمي للوزارة، من المرخص لهم بممارسة نشاط نقل المعلمات، بعدم المخالفة لأي حكم من أحكام نظام النقل العام على الطرق ولوائحه التنفيذية والتقيّد بشروط الترخيص لمزاولة النشاط.

وعبر عن امله بأن لا تضطر الوزارة بتوقيع العقوبة النظامية بحق المخالف التي تتراوح ما بين (500 و5000) ريال للمرة الواحدة، أو إيقاف الترخيص لمدة لا تزيد على سنة أو كليهما وفقاً لما يقره النظام، وذلك تأكيداً على الاهتمام البالغ والمتابعة المستمرة من قِبل وزير النقل المهندس عبدالله بن عبدالرحمن المقبل لهذا الجانب، وعدم التهاون على الإطلاق في تطبيق الاشتراطات الخاصة بهذا النشاط خاصة فيما يتعلق بسلامة الحافلة الناقلة للمعلمات والتأكد من اكتمال وسائل السلامة عليها.

وقال المهندس هذلول الهذلول ل"الرياض"، بأن النظام يجيز للمنشآت والأفراد الحصول على ترخيص لممارسة نشاط نقل المعلمات في حال تحقيق الشروط المطلوبة في السائقين والمركبات مع الالتزام بنظام المرور والنقل العام على الطرق ضمن المواصفات القياسية الخاصة بالمركبات المعتمدة من الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس.

وأشار وكيل وزارة النقل إلى أن من بين الشروط المطلوب توافرها في مركبات نقل المعلمات، عدم تجاوز العمر التشغيلي للمركبة (10) أعوام من تاريخ صنعها وأن تكون ملكيتها لمنشأة أو فرد سعودي، بالإضافة إلى مناسبة سعة المركبة لعدد المعلمات المتعاقد معهن، مع تفضيل زيادة تلك السعة عن سبع مقاعد، وتأمين كافة متطلبات السلامة لمستخدمي المركبة وفحص المركبة فنياً إذا زاد عمرها عن عام واحد حين طلب الترخيص مع ضرورة توفر التأمين على المركبة لدى شركة مرخص لها بالعمل في المملكة.

وبين المتحدث الرسمي لوزارة النقل بأن الاشتراطات المطلوبة في السائق الناقل للمعلمات تتضمن أن يكون سعودياً وبأن لا يقل عمره عن 30 عاماً وأن يكون متزوجاً ولا سوابق لديه وأن يحوز رخصة قيادة عمومية سارية المفعول على أن ترافقه في الرحلة إحدى محارمه لديها الاستعداد والمقدرة على القيام بالإسعافات الأولية عند الحاجة لذلك.

ونوه المهندس هذلول على أهمية كتابة رقم التصريح الصادر عن الوزارة، وعبارة نقل معلمات إضافة لاسم المدينة مكان الترخيص بخط واضح على جانب المركبة، كذلك يلزم إبرام عقود رسمية مع المعلمات المنقولات مشيراً إلى إمكانية الاطلاع على بقية الشروط الخاصة بالمركبات والسائقين، وطريقة الحصول على ترخيص نقل المعلمات عبر موقع الوزارة أو عبر زيارة أي فرع من فروعها في المناطق.

"التعليم" للجامعات الأهلية: لا تلزموا طلاب المنح الداخلية بالدفع المسبق

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150818/lp1.htm

الجزيرة - ناصر السهلي:
طلبت وزارة التعليم من كافة الجامعات والكليات الأهلية السماح بتسجيل طلاب وطالبات المنح الدراسية الداخلية وتسليمهم جداولهم بعد استيفاء الشروط اللازمة لاستمرار المنحة، أهمها المحافظة على المعدل التراكمي المطلوب.
وأكدت الوزارة في بيانها أمس الاثنين، على تجاوبها مع طلبات العديد من أولياء أمور الطلاب والطالبات المنتظمين في الجامعات والكليات الأهلية الذين سبقت الموافقة لهم بالانضمام لبرنامج المنح الدراسية الداخلية ورفعوا شكاويهم بشأن المطالبة بالرسوم مسبقا فقد وجهت الوزارة بالسماح لهم بالتسجيل وعدم مطالبتهم بالدفع مسبقا لرسوم الفصل الدراسي الأول 1437/1436هـ، مؤكدة أنها سوف تتولى سداد الرسوم الدراسية عنهم وفق النظام فور اكتمال الإجراءات الخاصة بهم.

بسبب مخالفتهم لمشاريع البنية التحتية

أمانة نجران تغرم 17 مقاولا ما بين شركة ومؤسسة

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150818/ln41.htm

نجران - مانع آل هتيلة:
أوضح وكيل أمانة منطقة نجران المهندس علي آل حرفش، للتعمير والمشاريع عن تطبيق لائحة الجزاءات والغرامات على 17 من مقاولي الشركات والمؤسسات، جراء قيامهم بمخالفات خاصة بمشاريع البنية التحتية لمدينة نجران.
وأوضح آل حرفش أن المخالفات المرصودة بلغت «31» مخالفة، بمبلغ إجمالي قدره (191.000) مائة وواحد وتسعون ألف ريال، وذلك خلال الثلاثة الأشهر الماضية من العام الجاري.
من جهته قال مدير إدارة تنمية وتنسيق المشاريع بالأمانة المهندس صالح آل مريح، إن المخالفات تمثلت في الحفر دون ترخيص معتمد، وعدم قص طبقات الأسفلت حسب الطرق الفنية المعتمدة، عدم ردم الحفر وإعادتها إلى طبيعتها بعد انتهاء العمل، وعدم إزالة مخلفات العمل بعد الانتهاء، عدم تطبيق اشتراطات السلامة المرورية، من خلال وضع سياج أرضي أو لوحات إرشادية أو إشارات تحذيرية عاكسة عند منطقة العمل، الإضرار بالشوارع القائمة عند استخدام المعدات الثقيلة أثناء تنفيذ المشاريع، بالإضافة إلى عدم وضع لوحات تحمل أسماء الشركات والمشروع والاستشاري.

الاقتصادية

يتضمن إعادة درجة وظيفية لهم .. بعد مرافعات قضائية استمرت 3 أعوام

"استئناف مكة المكرمة" تُصادق على حكم قضائي لـمصلحة 6 آلاف مُعلم

المصدر: جريدة الأقتصادية الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م
https://www.aleqt.com/2015/08/18/article_982755.html

خالد الجعيد من الطائف

صادقت محكمة الاستئناف الإدارية في منطقة مكة المكرمة، البارحة الأولى، بالحكم رقم (3/2357/س) للعام الجاري، على الحكم القضائي النهائي الصادر من الدائرة الإدارية الثامنة، في التاسع والعشرين من ذي الحجة للعام الماضي، والمتضمن إعادة الدرجة الوظيفية المسحوبة من المعلمين دفعة عام 1421هـ، التي سحبتها منهم الإدارة العامة للتربية والتعليم في جدة في ذلك الوقت، في ظل عدم قيام إدارات كل من "الرياض، حائل، عسير، الطائف، الأحساء، المجمعة، القنفذة، سراة عبيدة، وبريدة" بسحب الدرجة الوظيفية من مسيرات رواتب معلميها من دفعة عام 21 الذين تم تعيينهم على البند 105.

وأوضح لـ"الاقتصادية" مصدر مطلع، أن الحكم النهائي صدر بإعادة الدرجة الوظيفية التي تم سحبها من رواتب نحو ستة آلاف معلم، منذ ثلاثة أعوام، وأربعة أشهر، وذلك من جراء قرار وزاري جاء بعد قرار وزاري آخر كان قد أقر منحهم إياها وإدراجها ضمن مسيراتهم الوظيفية، مشيرا إلى أن محكمة الاستئناف الإدارية في منطقة مكة المكرمة، صادقت بالحكم على الحكم القضائي النهائي الصادر من الدائرة الإدارية الثامنة، في التاسع والعشرين من ذي الحجة للعام الماضي. وأبان المصدر أن الحكم شمل المعلمين دفعة 1421هـ، ممن تم تثبيتهم عام 1422هـ، بعد أن تم تعيينهم على البند 105، ولفت المصدر إلى أن الجلسات القضائية لهذه القضية بلغت نحو عشر جلسات تقريبا. وكانت المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة، قد أعلنت وفقا لخبر "الاقتصادية" المنشور في 27 من آب (أغسطس) 2012، أن غرة ذي القعدة للعام 1433هـ، سيكون موعدا للنظر في دعوى ضد وزارة التربية والتعليم، تتعلق بستة آلاف معلم ممن تم تعيينهم على البند 105 من دفعة عام 21، حيث طالبوا بمساواتهم بزملائهم التربويين وغير التربويين من الدفعة ذاتها وإعادة الدرجة الوظيفية العاشرة إلى سلم رواتبهم بعد أن تم سحبها منهم بقرار وزاري جاء بعد قرار وزاري آخر كان قد أقر منحهم إياها وإدراجها ضمن مسيراتهم الوظيفية.

وكان المعلمون قد طالبوا مسبقا بالأثر الرجعي منذ صدور القرار، على الرغم من أن جميع التعديلات الوظيفية التي طرأت شملت دفعات المعلمين والمعلمات كافة، ولم تفرق بين معلمي ومعلمات الدفعة الواحدة، حتى فيما يتعلق بالنقل الخارجي، والمناصب الإدارية، أو الإشرافية، إذ تتم المعاملة وفق الدفعة الواحدة، وعام المباشرة وهو 1421 هـ.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

سحب أراض زراعية من 11 ألف مواطن

المصدر: جريدة الأقتصادية الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م
https://www.aleqt.com/2015/08/18/article_982752.html

إبراهيم الزاحم من الرياض

كشفت وزارة الزراعة لـ"الاقتصادية" عن سحبها 11538 قطعة أرض مخصصة للاستثمار الزراعي من مواطنين، لعدم جديتهم في استثمار تلك الأراضي زراعياً، بعدما ألغت قرارات توزيع الأراضي البور لهم، فيما أكدت أنها منحت صكوكا ملكية لتملك ما يقارب 70 ألف مواطن مستثمر على أراض صدرت لهم فيها قرارات توزيع، ضمن قرارات توزيع الأراضي البور.

وأوضح الدكتور خالد الفهيد؛ المتحدث باسم وزارة الزراعة أن مشروع متابعة جدية استثمار الأراضي الزراعية التي وزعتها الوزارة وفق نظام الأراضي البور، والمعتمد بقرار مجلس الوزراء رقم 285 بتاريخ 17 / 6 / 1436 هـ يهدف للوقوف على كافة مواقع القرارات الزراعية البالغة بحدود 150 ألف قرار، والتأكد هل ثبت إحياء النسبة النظامية منها فتملك لصاحب القرار، وإن لم يتم إحياؤها يتم إلغاء القرار، حيث تصل مدة المشروع ثلاث سنوات، مشيرا إلى أنه تم تمليك 66979 مستثمرا من أصحاب قرارات الأراضي البور الموزعة في وقت سابق، كما تم إلغاء 11538 قراراً حتى الآن.

وأوضح الفهيد؛ أنه فيما يخص تحويل الأراضي البور من زراعية إلى أراض سكنية فلا يتم إلا بعد أن يتم إحياء تلك الأراضي زراعياً، ويستخرج صك شرعي بملكية الموقع من قبل صاحب القرار، وتبدأ إجراءات استخراج الصك والتحول إلى سكنية من خلال الأمانات والبلديات في كافة مناطق المملكة.

وأشار إلى أن ما تسمح به الوزارة وفق التعليمات قبل التملك هو أن تكون 10 في المائة من المساحة مخصصة لسكن صاحب الأرض وعمالته والخدمات المساندة من مستودعات وخلافة.

يذكر أن مجلس الوزراء أصدر توجيهاً إلى وزارة الزراعة قبل أربعة أشهر في جمادى الثانية يلزمها خلال ثلاثة أعوام مقبلة من تاريخه بحصر قرارات توزيع الأراضي البور، التي لم يتقدم أصحابها بطلبات التمليك، والوقوف على تلك الأراضي وتحديد ما تم استثماره منها قبل تاريخه واستكمال إجراءات تمليك من قام باستثمار النسبة المطلوبة للتمليك، واتخاذ ما يلزم وفقاً للنظام لإلغاء اختصاص من لم يقم باستثمار الأرض المخصصة له وتوثيقها وقصر استخدامها على المصلحة العامة.

كما تضمن التوجيه أن يتم تصحيح وضع الأراضي الزراعية المحياة قبل صدور الأمر السامي القاضي بإيقاف توزيع الأراضي البور، على أن يكون طالب التصحيح قد تقدم بطلب لتصحيح وضعه إلى وزارة الزراعة أو أحد فروعها قبل نفاذ الأمر السامي، وألا تكون المزرعة واقعة على أرض محظورة أو معترضة للتنظيم أو داخل أراض محجوزة كمصادر للمياه، إضافة إلى التزام مقدم الطلب بقواعد وإجراءات ترشيد استهلاك المياه، وتنظيم استخدامها في المجالات الزراعية في جميع المدن والقرى والهجر في المملكة، ويقتصر تصحيح وضع الأرض الزراعية على المساحة المحياة فعلياً.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بندر بن سعود: نظام جديد لوقف الاعتداءات والاتجار بالكائنات الفطرية

رفع عقوبة المعتدين على "المحميات" 500 ٪ والتشهير بهم وتسليح الجوالين

المصدر: جريدة الأقتصادية الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م
https://www.aleqt.com/2015/08/18/article_982756.html

عبد الله الروقي من الرياض

كشف الأمير بندر بن سعود بن محمد رئيس الهيئة السعودية للحياة الفطرية، عن تسليح الجوالين المتخصصين في حراسة المحميات في مختلف المناطق السعودية، إلى جانب رفع سقف عقوبة المخالفين ومنتهكي الحياة الفطرية 500 في المائة من عشرة آلاف ريال إلى 50 ألف ريال والتشهير بهم ومصادرة سيارتهم.

ووفقا للأمير بندر بن سعود فإن هذا الإجراء جاء لحماية المحميات والحياة الفطرية، وزيادة هيبة حراسها، لوقف الاعتداءات عليها، مبينا أن الهيئة أصدر نظاما جديدا يهدف إلى تنظيم وحماية الحياة الفطرية ليواكب الاحتياجات ومتغيرات العصر.

وأشار رئيس هيئة حماية الحياة الفطرية، إلى أن النقاط التي أضيفت وعدلت في النظام الجديد تسليح الجوالين (حراس المحميات)، إضافة إلى التشهير بالمعتدين على الحياة الفطرية، موضحا أن تسليح الجوالين جاء لشقين الأول: إضافة الهيبة لحراس المحميات كي يعرف الأشخاص أهمية الحياة الفطرية، بينما يتضمن الشق الثاني: وقف الاعتداءات على حراس المحميات، حيث يقوم العشرات من المخالفين بممارسة بعض الاعتداءات ومنها إطلاق النار على الحراس وعلى المركبات التي تقل هؤلاء الحراس.

وقال الأمير بندر إن النظام الجديد سيعطي دفعة كبيرة في الحفاظ على الحياة الفطرية، وذلك برفع العقوبة المادية بنسبة 500 في المائة من عشرة آلاف ريال إلى 50 ألف ريال، إضافة إلى عقوبة التشهير بمخالفي نظام الاتجار بالكائنات الفطرية كعقوبة لمن يخالف الأنظمة واللوائح التابعة للهيئة السعودية للحياة الفطرية.

وبحسب رئيس الهيئة، تأتي عقوبة مصادرة السيارات لردع المخالفين لأنظمة ولوائح الهيئة السعودية للحياة الفطرية، مطالبا في الوقت نفسه أصحاب شركات تأجير السيارات بأن يكونوا حذرين، وذلك لقيام هؤلاء المخالفين بممارسة مخالفتهم تحت مركبات مستأجرة.

وعن النظام السابق، أوضح الأمير بندر وجود ثغرات في النظام وأنه لا بد من تعزيزه لإقفال هذه الثغرات، مبينا أن الهيئة حققت خلال السنوات العشر الأولى إنجازات كبيرة على الصعيد العلمي وإعلان محميات منها مسوحات بيئية في أنحاء المملكة للتعرف على الحيوانات الفطرية والمتبقي منها في السعودية، وزيادة إنتاج الحيوانات المهددة بالانقراض ومن ثم إعادة توطينها في بعض المحميات، مفيدا بأنه منذ إنشاء الهيئة السعودية للحياة الفطرية والهيئة تعمل مع الأجهزة الحكومية الأخرى ذات العلاقة مثل وزارتي الداخلية والزراعة والهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، والبلديات للمحافظة على التراث الطبيعي للسعودية.

وأكد الأمير بندر بن سعود أن من أهم المجالات التي تعمل فيها الهيئة هو البحث العلمي، مبينا أن الهيئة لا تدخل في أبحاث الحيوانات المستأنسة مثل الإبل والأغنام والخيول، إلا أنها قامت بالتعاون مع جامعة الملك سعود واستقطاب الجامعة لأكبر المختصين في جامعة كولومبيا الأمريكية لإجراء الدراسات والبحوث حول إصابة الإبل بفيروس كورونا، ومن خلال البحوث في العينات الموجودة لدينا تبين أن الإبل حاضنة لمرض "كورونا" إلا أنها ليست ناقلة للمرض.

وأشار إلى جاهزية أربع محميات لاستخدامها في المجال السياحي، وأن الهيئة قد رفعت لهيئة السياحة جاهزية محميتين وذلك لصرف الميزانية لهما والبدء في استخدامهما كمحميتين سياحيتين.

وأضاف أن الهيئة السعودية للحياة الفطرية تعمل منذ سنوات على تدريب منسوبيها بالتعاون مع حرس الحدود على استعمال السلاح والضوابط، وأن الهيئة ستقوم تكريس ذلك، مشددا على أهمية البيئة والحفاظ عليها وذلك من أجل أن يعيش الإنسان بعيدا عن الأمراض والتلوثات التي من شأنها أن تكلف دول العالم مبالغ طائلة قد تصل إلى المليارات لمحاربة تلك الأمراض والتلوثات.

جهات حكومية تعطل قرارات المظالم

المظالم يطالب بوظائف للقضاة وأعوانهم ورفع كفاءة منسوبيه

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=232479&CategoryID=5

الرياض: رياض المسلم 2015-08-18 2:01 AM

درجت عدة جهات حكومية على تعطيل القرارات القضائية الصادرة عن ديوان المظالم الخاصة بإنصاف موظفي تلك الجهات الذين يتقدمون بشكاوى جماعية لطلب مستحقاتهم. وبحسب تقرير صادر من الديوان، فإن تلك الجهات تلجأ إلى الجدل عبر المطالبة بإصدار حكم قضائي لكل موظف على حدة، ما رتب عبئا كبيرا على المحاكم الإدارية وجهدا مهدرا نظرا للأعداد الهائلة لتلك القضايا.

وطبقا للتقرير، الذي حصلت "الوطن" على نسخة منه، فإن ديوان المظالم يطالب بتوجيه الجهات الإدارية بإنفاذ الأحكام القضائية الصادرة لمن صدر الحكم بمصلحته، إضافة إلى الحالات المشابهة، دون الحاجة إلى تكبيد كل مواطن مشقة رفع دعوى للمطالبة بحق وظيفي استقرت الأحكام القضائية على الحكم به.

اشتكى ديوان المظالم في آخر تقاريره السنوية من تعطيل الجهات الحكومية لإنفاذ قراراته القضائية المتعلقة بإنصاف موظفي تلك الجهات المقدمة على شكل دعوى جماعية والمتمثلة بطلب مستحقات وظيفية متماثلة، حيث تجادل تلك الجهات بضرورة أن يصدر حكم قضائي لكل فرد منهم، ما رتب عبئا كبيرا على المحاكم الإدارية وجهدا مهدرا نظرا للأعداد الهائلة لتلك القضايا.

وطبقا للتقرير، فإن ديوان المظالم يطالب بتوجيه الجهات الإدارية بإنفاذ الأحكام القضائية الصادرة لمن صدر الحكم بمصلحته والحالات المشابهة دون الحاجة إلى تكبد كل مواطن مشقة رفع دعوى للمطالبة بحق وظيفي استقرت الأحكام القضائية على الحكم به حتى يتسنى للمحاكم الإدارية توجيه جهودها نحو القضايا النوعية.

ورصد ديوان المظالم أبرز الصعوبات والمعوقات التي تواجهه أثناء عمله، وضمنها في خطة التنمية العاشرة للأعوام من (1436 – 1440)، ووضع فريق مختص الخطة التنموية العاشرة للديوان التي روعي في إعدادها ما يشهده المرفق القضائي من تطورات واحتياجات متضمنة الأهداف والسياسات التي يطمح في تحقيقها خلال الخطة وبلغت 11 هدفا.

وبحسب تقرير "حصلت "الوطن" على نسخة منه، فلقد أبرز ديوان المظالم أهم الأهداف التي يسعى لتحقيقها في الأعوام المقبلة وتتضمن تلك الأهداف التي أدرجها الديوان ضمن رفع إنتاجية الديوان وتحسين الأداء، تيسير سبل التقاضي إلى جانب توفير وظائف للقضاة وأعوانهم والموظفين ورفع كفاءة منسوبي الديوان، فضلا عن تطوير أساليب العمل بالمحاكم الإدارية والإدارات المساندة.

كما تضمنت الخطط والأهداف التي يسعى لترجمتها الديوان على أرض الواقع، رفع الوعي القضائي وإنشاء مركز معلومات معرفي إلى جانب صيانة وتشغيل مرافق الديوان والمحافظة عليها والتوسع في افتتاح محاكم للديوان، فضلا عن إنشاء مبان ومقرات لديوان المظالم ومحاكمه.

وأوضح التقرير أن مطالب الديوان في الخطة العاشرة تضمنت التوسع في تطبيق تقنية المعلومات من خلال استخدام تقنية المعلومات الحديثة وتوفير البرامج المناسبة في الأعمال القضائية والإدارية وتطوير البنية التحتية للتقنية.

وأشار التقرير ذاته إلى أن الديوان أولى اهتماما بالتقنية من خلال تنفيذ بناء منهجية إدارية المشاريع بتقنية المعلومات والعمل بها، فضلا عن تنفيذ بناء بوابة إلكترونية خاصة بمكتب إدارة المشروعات إلى جانب تجهيز مبنى مشروع الملك

عبدالله – رحمه الله – لتطوير القضاء الإداري بمتطلبات تقنية المعلومات وتطوير تأمين الحماية لنظام البريد الإلكتروني ونظام التقديم على الوظائف والأنظمة الأخرى.
ولفت الديوان من خلال التقرير إلى أنه سعى إلى تأمين وتركيب متطلبات زيادة سعة نظام التخزين الشبكي وإنجاز 90% من بناء مركز المعلومات الجديد ومركز المعلومات الاحتياطي، إلى جانب تزويد جميع منسوبي الديوان الجدد بأجهزة حاسب آلي شخصية وطابعات وأجهزة حاسب محمول وماسحات ضوئية للقضاة وربط وتجهيز عدد من مباني محاكم الاستئناف الإدارية والمحاكم الإدارية الجديدة بمتطلبات تقنية المعلومات.

الطفل المستبدل ضحية 7 كيلومترات

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=232450&CategoryID=3

أبها: سعيد آل ميلس 2015-08-18 AM 2:15
سبعة كيلومترات هي المسافة التي غاب فيها طفل خميس مشيط المستبدل، ليحل محله طفل متوفى لا يمت لأبيه وأمه بصلة. ظافر الشهراني، والد الطفل المستبدل، ما زال يتجرع سم أسئلة بلا إجابات من صحة منطقة عسير عن مصير طفله الحقيقي، رغم مرور أكثر من عامين على القضية. يقول الشهراني: ما زال الأمل يحدوني في لقاء ابني. مسترجعا تلك الـ7 كيلومترات التي تفصل بين المستشفى الذي ولدت به زوجته، وثلاجة الموتى التي تحتفظ بطفله المفترض، والتي قطعها ظانا أن ابنه فيها، قبل أن يجد عبارة "مجهول" على خزانة الجثمان الذي أثبتت التحاليل أنه لا يمت له بصلة.
أكد والد الطفل المفقود الذي استبدل في مستشفى خميس مشيط للولادة بمولود آخر ميت ظافر الشهراني أن قضية العثور على ابنه لا تزال مبهمة حتى اليوم ولم يكشف أي شيء من تفاصيلها.
وقال الشهراني لـ"الوطن": "ما زال الأمل يحدوني بأن أعرف مصير ابني سواء حيا أو ميتا، لكن الأهم أن أعلم أين هو الآن"، مشيرا إلى أن هذه الواقعة سببت له كثيرا من المعاناة ولوالدة الطفل أيضا، ورافضا في الوقت نفسه صحة ادعاءات صحة عسير بأنه تأخر في استلام جثمان المولود لأشهر، معتبرا أن رفضه استلام الجثة كان بسبب رفعه قضية ضد تأخر أطباء الولادة في إجراء عملية الولادة لزوجته، وأن تأخيرهم هو السبب في تردي حالة الطفل بعد الولادة.
وأضاف: بعد تقدمي بشكوى لوزير الصحة آنذاك ضد الطاقم الطبي اتصلوا بي وأخبروني أن ابني توفي وأبلغتهم أن هناك شكوى مقدمة ضدهم وعليهم إبقاء الجثمان في ثلاجة الموتى حتى يتم شخوص لجنة طبية على اتهامي لهم بالتقصير في أداء مهمتهم، لكني فوجئت بأن المولود توفي في المستشفى الجديد الذي لا توجد فيه ثلاجة موتى من الأساس وتم نقله إلى المستشفى القديم الذي يبعد ما يقارب 7 كلم ووضعوا جثمانه هناك، بحسب ادعائهم، وعندما ذهبت إلى الثلاجة وجدت عبارة "مجهول" على الخزانة التي تحوي الجثمان وأنه توفي في الـ9 من شهر رمضان قبل الماضي، وهو ما أثار الشكوك لدي بأنه ليس ابني، إذ إنهم اتصلوا بي سابقا وذكروا لي أن المولود توفي يوم الثاني من رمضان أي قبل أسبوع من زيارتي للثلاجة، كذلك لم أجد أي بيانات على خزانة الطفل المجهول كبيانات الأم وخلاف ذلك.
وكانت الوطن قد انفردت في عددها 5416 بتاريخ 13 شوال الماضي، بخبر كشف قضية اختفاء المولود بعد ولادته، وأن منسوبي المستشفى حاولوا إقناع الأب باستلام الجثمان إلا أنه رفض ذلك، طالبا بإجراء تحليل للجينات الوراثية لتظهر النتيجة المفاجئة لاحقا بأن الطفل المجهول لا ينتسب لوالديه.

مجلس الشورى ومقترحات المواطنين

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=27545

أعدّ مجلس الشورى مؤخرا رابطا إلكترونيا على موقعه في شبكة الإنترنت بهدف التواصل مع المواطنين، وتلقي عرائضهم التي تحمل مقترحات بناءة تخدم الصالح العام بعيدا عن المصالح الشخصية الضيقة! وعلى هذا الأساس وضع المجلس أنموذجا لكيفية تقديم المقترحات يتضمن المعلومات الشخصية وموضوع المقترح والغاية منه.

تعتبر هذه الخطوة من مجلس الشورى وسيلة من وسائل التواصل مع المواطنين، وهي تحسب للمجلس كخطوة جيدة في الاهتمام بمقترحات الناس، وبالرغم من أن الاستفسارات والمقترحات نجدها عادةً في جميع المواقع الإلكترونية للجهات الحكومية إلا أن إبرازها بهذا الشكل من قبل المجلس يعد نوعا من الاهتمام الجاد بالمقترحات وإعطائها أهمية خاصة، ويفتح بابا لقضية مهمة وهي تفعيل التواصل مع المواطنين.

ولكن ما يؤخذ على الرابط الإلكتروني لمجلس الشورى أنه ركّز على المقترحات التي تتعلق بالصالح العام، وإهمال المشاكل الشخصية التي تخص المواطنين، والتي اعتبرها المجلس مصالح ضيقة! ولا أعلم في الحقيقة ما الذي يقصده المجلس بالصالح العام والمصالح الشخصية الضيقة.

فالصالح العام هو الهدف الذي تسعى إليه أجهزة الدولة كافة، ذلك أن الهدف من وجود الدولة هو تحقيق الخير العام للجميع، وما سائر المؤسسات في الدولة على اختلاف أنواعها ودرجات أهميتها سوى وسائل لإدراك هذا الهدف. ومن الجدير بالذكر أن الصالح العام فكرة نسبية زمانا ومكانا، ولذا فلا يوجد لها تعريف جامع مانع، فهي فكرة يمكن الوعي بها في ضمير كل فرد وكل جماعة، وبالرغم من أن فكرة (الصالح العام) تستعصي على التعريف، إلا أنه كان من المفترض من مجلس الشورى توضيح المقصود بالصالح العام وتحديد معالمه ولا يترك بهذا الشكل الغامض.

وعلى أية حال، يمكن القول إن المفهوم السائد للصالح العام هو "صالح الجماعة ككل مستقلة ومنفصلة عن آحاد تكوينها"، وعليه قد تكون مجموع المصالح الشخصية في مجملها تكون الصالح العام للجماعة، وهذا ما أغفله مجلس الشورى للأسف الشديد.

فعلى سبيل المثال، قد يكون في زيادة الموارد المالية للدولة تحقيق للصالح العام، نظرا لما يعود على المجتمع من خدمات إضافية نتيجة هذه الزيادة المالية، ولكن إذ كانت هذه الزيادة تمت على حساب الحريات العامة والحقوق الفردية، فإنه يكون من المصلحة العامة الاستغناء عن تلك الزيادة في سبيل المحافظة على حقوق الأفراد وحرياتهم العامة.

ولهذا عندما يشتكي مواطن من سوء الخدمات الطبية على سبيل المثال، لعدم وجود سرير أو تباعد المواعيد الطبية أو من الأخطاء الطبية، فقد تكون هذه المشكلة موجودة في العديد من المستشفيات، وبالتالي تصبح معالجة هذه المشكلة من الصالح العام، ومن خلالها يستطيع مجلس الشورى مساءلة وزارة الصحة بخصوص هذه المشاكل التي يعاني منها المواطنون، بالإضافة إلى أنه يمكن أن يكون هناك نقص في التشريعات والأنظمة الخاصة بالقطاع الصحي قد سببت تلك المشاكل، وبالتالي يستطيع مجلس الشورى دراسة هذه الأنظمة من خلال تلمس واقع مشاكل المواطنين. ومن هنا يتضح أهمية التواصل مع المواطنين والتفاعل مع مشاكلهم الخاصة التي هي في الحقيقة تمثل الصالح العام للدولة، وبالتالي لا يصح من مجلس الشورى تسمية تلك المشاكل بالمصالح الشخصية الضيقة.. هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فإن مجلس الشورى غير فاعل ونشط في التواصل مع المواطنين، فعلى سبيل المثال نجد الحساب الرسمي للمجلس في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، ينقل فقط أخبارا عامة للمجلس وبعض تصريحات الأعضاء ولا نجد أي تواصل على الإطلاق مع المواطنين ومشاكلهم!

بالإضافة إلى ذلك فإن وضع مجلس الشورى المقترحات التي تخدم الصالح العام قد تكون غير مفيدة في ظل نقص الشفافية من قبل المجلس، فهو لا ينشر مقترحات ومسودات مشاريع الأنظمة واللوائح وكذلك خطط التنمية على عموم المواطنين، وبالتالي ليست هناك مشاركة في صياغة تلك الأنظمة أو إبداء الملاحظات عليها.

فإذا كان من ضمن مهام مجلس الشورى مناقشة الخطة العامة للدولة، وعليه يناقش السلطة التنفيذية فيما وضعته من بنود تتضمنه الخطة، كما أنها قد تقتضي سن أنظمة جديدة في مجالات معينة، أو تعديل بعض الأنظمة القائمة، وقد أوجب النظام أن يطلع المجلس على الخطة العامة للدولة وإبداء الرأي في شأنها، بوصفه شريكا أصيلا في السلطة التشريعية، بالإضافة إلى حق مجلس الشورى في مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى كنوع من المساءلة.

وبالطبع فإن مجلس الشورى يحتاج إلى معرفة واقع الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية، حتى يستطيع إبداء الرأي في خطط التنمية، وكذلك مناقشة التقارير السنوية للجهات الحكومية، ومن أفضل الوسائل للتعرف على هذا الواقع هو التواصل مع المواطنين ومعرفة مشاكلهم، خاصة أن المجلس بحاجة إلى تطوير دوره الرقابي بما يضمن معالجة نقاط ضعف بعض الأجهزة الحكومية وقصورها.

وفي هذا الصدد، أشار أحد الباحثين إلى أن مجلس الشورى ليس لديه "المعلومات الدقيقة ولا الكادر القادر على البحث المتعمق والدراسة الشاملة، ولا جود للآليات المناسبة التي تمكنه من التقويم العادل"، بالإضافة إلى أن المجلس "لا تتوافر لديه الإمكانات الكافية للاستقصاء بتوسع والدراسة بدقة والتقويم الصحيح وإصدار القرارات بموضوعية، فتقويم الأداء الحكومي يتطلب وجود رؤية موضوعية واضحة".

وحتى يقدم مجلس الشورى مساهمات كبيرة لمجتمعنا من خلال إلزام الأجهزة الحكومية بالمساءلة والنزاهة والشفافية، يجب أن يكون المجلس قادرا على التواصل مع المواطنين، ومن هذا المنطلق، على المجلس استخدام كل الوسائل المتاحة والمستجدة في مجال تقنية الاتصالات والإنترنت لتعزيز التواصل البناء مع المواطنين من خلال وضع آليات لتلقي ورصد الشكاوى حول البرامج الحكومية واقتراحات تحسين الإدارة العامة والخدمات، وذلك بهدف تحديد المجالات التي يركز عليها عمل الرقابة مستقبلا.

اليوم

مزارعون يقطفونها قبل فترة التحريم ويوردونها لسوق الخضار

الأحساء.. منتجات زراعية تصل للمستهلك محملة بسموم المبيدات

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4084154

عبدالله القطان - الاحساء

طالب مواطنون بمحافظة الاحساء بفحص الفواكه والخضار المحلية من بقايا المبيدات الزراعية قبل دخولها أسواق الخضار المركزية، حيث بين المواطن عمار السعيد مخاطر المبيدات على الإنسان داعيا الأمانة إلى فحص جميع الفواكه والخضار التي تدخل السوق وفرض إجراءات على المخالفين.

وقال المواطن مؤيد صالح: هناك العديد من بسطات بيع الخضار والفواكه خارج سوق الخضار المركزي، وكذلك كثير من محلات بيع الخضار والفواكه التي تستقبل المنتجات من المزرعة مباشرة دون المرور بسوق الخضار المركزي، مهيبا بالأمانة تنظيم جولات على محلات الخضار والفواكه وأخذ عينات وفحصها. وقال المهندس الزراعي جعفر المبارك: كنت في زيارة لاحدى المزارع وقمت بفحص محصول البامية قبل إرساله للسوق وتبين أن هناك آثار مبيدات عليه. مبينا أن صاحب المزرعة اشترى المبيدات من شركة أهلية تقوم برش المحصول دون علمه أن فترة القطف تبدأ بعد 28 يوما من عملية الرش. من جانبه بين مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام المتحدث الرسمي للأمانة خالد بووشل، ان الأمانة ومن واقع مسؤولياتها وانطلاقاً من الخطط المحددة لتنفيذ البرامج والجولات الرقابية عملت على وضع وتنفيذ خطط مجدولة، من قبل الإدارة العامة لصحة البيئة وكذلك الإدارات في البلديات الفرعية وإدارة الأسواق، وأثناء هذه الجولات يتم أخذ عينات عشوائية وفحصها مخبرياً بحسب ما تتطلبه المعاينة، كما يتم مُصادرة واتلاف الفواكه والخضار الفاسدة سواءً المحلية او غيرها، وتطبيق الأنظمة واللوائح البلدية بحق المخالفين.

توصية ببرامج أمنية للحد من "تهريب الأسلحة"

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4084134

اليوم - الرياض
أوصت ورشة عمل عقدتها إدارة العلاقات العلمية بمركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية، بتقديم المقترحات والتوصيات التي تساعد على وضع برامج علمية أمنية متكاملة للحد من حوادث حيازة وتهريب الأسلحة.
وشارك في الورشة التي اقيمت لمناقشة نتائج وتوصيات دراسة بعنوان "حيازة وتهريب الأسلحة" من إعداد الدكتور فهد بن علي الزهراني، وافتتحها مساعد المشرف العام على مركز أبحاث مكافحة الجريمة دهمش بن إبراهيم الدهمش في مقر نادي ضباط قوى الأمن بالرياض.
العديد من القطاعات المعنية بموضوع الورشة، ممثلة في "مصلحة الجمارك والإدارة العامة للمباحث، الإدارة العامة لحرس الحدود وإمارة منطقة مكة المكرمة وإمارة منطقة الرياض، الأمن العام وشرطة منطقة المدينة المنورة وشرطة المنطقة الشرقية وشرطة منطقة تبوك، شرطة محافظة الطائف والأسلحة والمتفجرات والأدلة الجنائية والإدارة العامة لمكافحة المخدرات وهيئة التحقيق والادعاء العام، الإدارة العامة للمجاهدين" بجانب العديد من الأساتذة والباحثين، ومديري الإدارات بالمركز، وخرجت الورشة بالعديد من التوصيات العلمية التي يؤمل أن تسهم في مكافحة مثل تلك الجرائم.

اللواء اليحيى معاتبا العاملين بجوازات الرياض:

لا مبرر لانتظار المراجعين للحصول على الخدمة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150818/Con20150818790289.htm

منصور الشهري (الرياض)
قاد حفل تدشين خدمة «مقيم» للطرود البريدية مدير عام الجوازات اللواء سليمان اليحيى للقيام بجولة مفاجئة على موظفي جوازات منطقة الرياض وتوجيه رسائل عتاب لعدد من العاملين من ضباط وأفراد لما رصده من انتظار عدد من المراجعين من المواطنين والمقيمين للحصول على خدمات الجوازات.
وأكد للعاملين في الجوازات رفضه التام لما شاهده من انتظار بعض المراجعين في صالات الخدمات، مطالبا إياهم بتقديم كافة الخدمات لأي مستفيد من خدمات الجوازات بشكل سريع وعدم السماح له بالانتظار بشكل غير مبرر.
وكان اللواء سليمان اليحيى قد تواجد في مقر جوازات الرياض صباح أمس لإطلاق خدمة مقيم للطرود البريدية، وبعد الانتهاء من مراسم الحفل قام بجولة غير مجدولة على صالات جوازات منطقة الرياض حيث رصد تواجد عدد من المراجعين في صالات الانتظار وتحدث معهم عن مدة انتظارهم وأسبابها، ومن ثم وجه رسائل عتاب للعاملين من ضباط وأفراد عن أسباب ذلك التأخير مطالبا إياهم ببذل المزيد من الجهود لإنجاز جميع الخدمات وعدم تأخير أي مستفيد أيا كان

والتقليل من مدة الانتظار غير المبرر، قائلا لهم «أنتم هنا لخدمة المواطنين والمقيمين»، وقابل المراجعون هذا الموقف من مدير عام الجوازات بالرضا والاستحسان.
ودشنت المديرية العامة للجوازات أمس الاثنين، خدمة «إنشاء الطرود البريدية»، من خلال بوابة مقيم الإلكترونية، التي تتم بعد طباعة الإقامة ليتسنى للمستفيد طلب إضافتها في الطرد، وتحديد عنوان المرسل إليه، بالتعاون مع شركة «علم»، وذلك بهدف توفير الوقت والجهد على المستفيدين.
وأوضحت المديرية العامة للجوازات في بيان صحفي لها، أن العمل جار على تطوير خدمة مقيم للأجهزة الذكية، وطرح المزيد من الخدمات المبتكرة بمزايا عصرية توفر الوقت والجهد، مشيرة إلى أن بوابة خدمة مقيم الإلكترونية تتيح ربط المنشأة إلكترونيا مع المديرية بشكل مباشر، مما يتيح لها إمكانية إصدار تأشيرة الخروج والعودة أو إلغائها وإصدار تأشيرة الخروج النهائي، إضافة إلى تجديد رخصة الإقامة، مع إمكانية الاطلاع على المعلومات المحدثة المتعلقة بالعاملين لدى المنشأة.
وأفادت «الجوازات» أن بوابة خدمة مقيم الإلكترونية نجحت في إنجاز أكثر من 6 ملايين عملية، منها تجديد رخصة إقامة خلال الفترة الماضية، وإنجاز أكثر من 12 مليون تأشيرة خروج وعودة حتى اليوم، مؤكدة أن عدد المستفيدين لدى البوابة تجاوز 44 ألف مستفيد، وأكثر من 4.5 مليون مقيم يتم تنفيذ إجراءاتهم عن طريق بوابة خدمة مقيم.

طالبوا بوضع آلية لمنع زيادة الرسوم

أولياء الأمور: البنود الإضافية في "الأهلية" أرهقتنا ماديا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150818/Con20150818790302.htm

شكاوى أولياء الأمور الخاصة بالمدارس الأهلية تكاد لا تتوقف عاما بعد عام، ففي كل عام دراسي جديد يطالبون بدفع مبلغ مالي إضافي عن السابق، ما جعلهم في حيرة من أمرهم بين ارتفاع الطلبات المادية في المدارس وبين رغبتهم في وجود أبنائهم فيها لتلقي التعليم، وأكد لـ«عكاظ» عدد من أولياء الأمور أنهم يعانون كثيرا من الطلبات المادية المتزايدة في هذه المدارس.
تقول نجود عبدالمقصود «ابنتي درست المرحلة الابتدائية في مدرسة خاصة وعندما انتقلت للمرحلة المتوسطة في نفس المدرسة طلب مني 2000 ريال بدل مقعد، فاستغربت لماذا هذا المبلغ الإضافي».
أما ماهر الحمد والد طالبة في إحدى المدارس الأهلية فقال «لاحظت أن سياسة المدرسة التي بها ابنتي في الصف السادس ترفع الأسعار بشكل تدريجي من عام لآخر، فقد وصل سعر الزي المدرسي لهذا العام ثلاثمائة ريال، ومن الطبيعي أنها تحتاج لثلاثة منه بسبب حرارة الجو والتغير المستمر، وعندما اقترحت علي ابنتي نقلها رفضت لرغبتها في التواجد مع صديقاتها ومعلماتها».
وتساءل: إذا كان في الأسرة ثلاث طالبات وكل واحدة تحتاج لثلاثة من الزي المدرسي فعلى الأب دفع 2700 ريال فقط للملابس بخلاف الطلبات الأخرى، لذا أقترح أن تحدد الوزارة سعر الزي لكل مدرسة وفقا للنوعية وللجودة.
وأضافت هدى السلمان والدة طالبة في مدرسة أهلية: ابنتي تدرس في المرحلة الابتدائية، وندفع الرسوم الخاصة بالمدرسة ورسوم الزي المدرسي وطلب مني هذا العام 1000 ريال لتجويد الإنجليزية وهذا مبلغ كبير، صحيح نريد أن يتعلم أبناؤنا بمستوى عال ولكن الإرهاق المادي أصبح يزيد عاما بعد عام.
من جهته، قال مالك بن طالب رئيس لجنة المدارس الأهلية في الغرفة التجارية «تتفاوت المدارس الأهلية من مدرسة إلى أخرى، ولا يوجد احتكار فيها وهذا ما يميزها ولولي الأمر الخيار في اختيار المدرسة التي تتناسب مع ظروفه المادية، وقبل أن نقول هذه المدرسة ذات رسوم عالية يجب أن ننظر في الخدمات المقدمة فيها ومستوى التميز، وشأن المدارس الأهلية في التفاوت هو نفس شأن الفنادق والمستشفيات والخدمات الأخرى جميعها تتفاوت».
وأضاف لم تردنا شكاوى الأهالي عن ارتفاع الرسوم الدراسية والزي المدرسي والمناهج غير الأساسية لأننا ليسنا جهة تتلقى الشكاوى أو الملاحظات، بل نحن لجنة من لجان الغرف التجارية هدفها حل المشكلات التي تواجه المدارس الخاصة

وتطوير أنشطتها بما يخدم الطلاب والمدارس على حدا سواء والسعي لزيادة نشاط هذا القطاع وتنميته، مؤكدا أن وزارة التعليم لديها صلاحية تلقي الشكاوى.
وزاد: صدر تعميم من الوزارة قبل عام تقريبا يوصي بأن تكون الرسوم شاملة لجميع الطلبات الأخرى، ومن ضمن هذه الرسوم بدل مقعد وهو يتفاوت من 1000 إلى 2000، ويكون فقط في حال الانتقال من مرحلة إلى أخرى وليس كل عام والمدرسة التي تطلب كل مبلغ على حدة تعد مخالفة، موكدا أن هناك خيارات واسعة لولي الأمر في المدارس الخاصة بما يتماشي مع ظروفه المادية.
وفي جازان أكد عدد من أولياء أمور الطلبة والطالبات على توفير الكتب والمقررات الدراسية لجميع المراحل قبل انطلاق العام الدراسي الجديد، وذلك تفاديا للنقص وعرقلة المسيرة التعليمية لأبنائهم الطلبة والطالبات.
كما طالبوا إدارة التعليم بالمنطقة بوضع آلية تحد من غلاء الرسوم بالمدارس الأهلية، مشيرين إلى أن رسوم المدارس تتفاوت ما بين مدرسة وأخرى.
وقال مصطفى محمود: «توزيع الكتب المدرسية وتوفيرها باكرا يحفز الطلاب ويحد من غيابهم ومن تأخر شرح دروس المقرر»، مضيفا أن رسوم المدارس الأهلية بجازان تتفاوت ما بين مدرسة وأخرى ونتطلع لتحديد سقف للرسوم وتوحيدها في جميع المدارس الأهلية بالمنطقة.
من جانبه قال بندر مغفوري: «الرسوم الدراسية عالية جدا وتثقل كاهل أولياء الأمور ونأمل أن يكثف المسؤولون جهودهم في مراقبة المدارس الأهلية التي تفرض رسوما مرتفعة».
من جهته أوضح لـ(عكاظ) الناطق الإعلامي بتعليم جازان يحيى عطيف أن جميع المقررات وصلت وهي جاهزة لتوزيعها على الطلاب والطالبات ومنهم طلاب وطالبات مدارس الشريط الحدودي، أما بالنسبة لأسعار المدارس الأهلية فإن هناك لجانا وضوابط رسمية تتابع الأمر.

"النازحون" يرفضون "الهوية الخاصة" ويطالبون بـ"بطاقة الأحوال"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م
الرابط

الرياض - أحمد الجروان
كشف مصدر في المديرية العامة للجوازات أن جوازات محافظة حفر الباطن عكفت على صرف بطاقات هوية خاصة بالأسر النازحة من المناطق الشمالية للمملكة، تضمن حقوقهم لدى الجهات الحكومية والمؤسسات الأهلية، والتحاق أبنائهم بالتعليم، وعدم تجميد حساباتهم المصرفية.
وذكر المصدر لـ «الحياة» أن تلك الأسر رفضت تلك البطاقة، وطالبت بتسليمهم بطاقات أحوال، بدلاً من تلك الهوية الموقتة. وأكد أن هوية الأسر النازحة لا تؤثر في سير معاملات تجنيسهم لدى وزارة الداخلية، وأن عمليات التدقيق مستمرة لدى الجهات المعنية وتحتاج إلى وقت، مستغرباً رفض الأسر لهذه الهوية، وتمسكهم بالبقاء من دون إثبات هوية، واستمرار شكواهم من عدم قبول أبنائهم في المدارس، وطول إجراءات تجنيسهم.
إلى ذلك انتقد المدير العام للجوازات اللواء سليمان اليحيى عودة بعض إدارات الجوازات إلى العمل اليدوي، في زيارة مفاجئة لمقر جوازات الرياض أمس، وتكدس العمل في صالات استقبال الجمهور، واستمع إلى آراء وانتقادات الجمهور، موجهاً إلى سرعة تفعيل كل البرامج الإلكترونية في فروع الجوازات كافة بالمملكة وتنظيم الصالات، بحيث تستقبل الجمهور للتسلم أو التسليم أو التأكد من صحة إجراء محدد.
ووعد - خلال افتتاحه مقر إطلاق خدمة «مقيم» للطرود البريدية بجوازات منطقة الرياض أمس - بتطبيق أعمال الجوازات على النظام الإلكتروني وتسلم وتسليم الوثائق عبر البريد السريع.

وشدد على أن توجيهات نائب خادم الحرمين الشريفين وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف تنص على سرعة التحول إلى التعامل الإلكتروني والوصول إلى المواطن والمقيم في محل إقامته، مشدداً على ضمان وصول الوثائق والمستندات إلى طالبيها من دون ضياع أو تلف.

الرياض
www.Alriyadh.com

قتل الأمل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م
http://www.alriyadh.com/1074154

د. عبد الله بن موسى الطاير

أخطر ما تتعرض له أمة من الأمم هو انسداد منافذ الأمل أمام الناس. حينها تتساوى الحياة والموت، ويصبح الإنسان مهيأً لأي احتمال مهما بدا لنا مستحيلاً في ظروف أخرى.

هناك دول تخصصت في قتل الأمل، فتحول العالم من حولها إلى كرة من جحيم تتدحرج لتفتك بالجميع بدون تمييز. يقول وليام بلو مؤلف كتاب "قتل الأمل" عن أميركا مثلاً التي تخصصت في قتل الأمل في غيرها من الدول، وفتحته على مصراعيه لمواطنيها: "إذا تصفحت وجه السياسة الخارجية الأميركية خلال القرن الماضي، فسوف يظهر لك فيه.. الغزوات.. التفجيرات.. الإطاحة بالحكومات.. الاستعمار.. قمع حركات التغيير الاجتماعي.. اغتيال القادة السياسيين.. إفساد الانتخابات.. التلاعب بالنقابات العمالية.. فبركة الأخبار.. فِرق الموت.. التعذيب.. الحرب.. اليورانيوم المنضب، الأسلحة البيولوجية.. تهريب المخدرات.. المرتزقة". فماذا أخرجت لنا هذه السياسة في قرن أميركا الجديد، القرن الواحد والعشرين؟ تأمل ماحدث في العالم بسبب سياسات أميركا الخارجية خلال 14 عاماً مضت يكشف بوضوح حجم الدمار الذي الحقته أميركا بالعالم.

قتل الأمل تجاوز فعل السياسة الخارجية الأميركية إلى تصرفات الدول المستهدفة التي تمادت في قتل الأمل عند شعوبها فانفجرت قنابل الصبر واليأس في وجه الأنظمة فخلفت دماراً يتوسع يوماً بعد آخر ليحصد ما بقي من أمل، ويحرق ما نسيه من حياة.

ويورد كاتب أميركي من أصل صيني اسمه يانغ منغ تشو فيقول: أتذكر صديقاً أثيراً إلى قلبي، نعمت شركته بالتميز والمنافسة لأنه أحسن إدارة دفتها بشخصه، ففتح الأمل على مصراعيه لموظفيها، وأدخلهم معه شركاء في نسبة من الأسهم، وبذلك لم يعد يعقب على حضورهم أو مستوى عملهم فقد أعطاهم الحق في شراكته في النجاح والربح، والثقة في إدارة شؤون الشركة، فأعطوه في المقابل الإخلاص، وزادوا وتيرة الإنجاز، وجودته فتحققت أرباح لا مثيل لها في تاريخ الشركة. ولما تنحى عن إدارتها لظروف خارجه عن إرادته، قلّب نظره في حالها، وكان يسيطر عليه هاجس الثقة والولاء، ويخشى الخيانة والغدر، فتردد بين أن يأتي بمن يستطيع قيادة دفة الشركة من المؤهلين سواء من العاملين فيها، أو بمن يثق به من خارجها، فاختار الثقة دون دراسة بقية البدائل، فجاء بمدير يثق به دون تمحيص في سابق خبرته، وأخلاقه، وقدرته على القيادة ناهيك عن الإدراة. وكان وصولياً، ومنحطاً أخلاقياً، وانتهازياً، ولكن لم يكن صاحبنا يعلم كل تلك التفاصيل، فمن باب لم يكن يظهر أمامه إلا النشاط والتفاني والفهلوة، ومن جانب آخر فإنه قربه منه منع الآخرين من إيصال رأيهم فيه له.

استخدم المدير المعين الدعم غير المحدود من رب الشركة، فأصبح يديرها بالحديد والنار من جانب، وجعل من جانب آخر التهاني تنهال على صاحبنا من داخل الشركة ومن خارجها، ولا يكاد يمر أسبوع إلا وشركته حاضرة في الإعلام، والاتصالات التلفونية تشيد بالمدير الجديد، والاتفاقيات توقع حتى خُيّل لمالك الشركة أنه أخطأ في أنه لم يأت به مبكراً. وفي الجانب المعتم كان الغليان هو سيد الموقف داخل الشركة، لا أمل ولا احترام ولا تقدير. تلاعب بأركان الإدراة، اليوم يقرب هذا، وغدا ينحره من أجل ذاك، وحاول أن يشيع الشك فيما بينهم، وقرارات متناقضة، ومركزية لاحدود لها. ويوماً بعد آخر كانت أسهمه تعلو خارج الشركة، والانهيار يتسارع داخلها، ومالكها يستمتع بمتابعة الإعلام وبعض الاتصالات المصنوعة. بل وصل الأمر به أن يعرض على بعض العملاء الكبار أن يُضمّن عروضهم ما يروق لمالك الشركة فهو يعرف حقاً ما يريد بغض النظر عن جدوى العروض المالية للشركة. فقد كان بمعنى الكلمة يستغفل صديقه.

تحولت الشركة إلى خرابة، فلا روح فيها ولا أمل في غدٍ أفضل، ولا كرامة ولا احترام، فكان الجميع يأتون ويخرجون ولاينجزون شيئاً. كان المدير يعلم أنه غير أهل لإدراة الشركة ومتيقن أنه سينكشف يوما، فبدأ يسخر إمكانات الشركة لتلميع سمعته، ويمكّن لنفسه، ويتقوى في وجه لحظة يقظة مفاجئة من صاحب الشركة. بنى سمعة كبيرة في أعمال الخير، فاطمأن إلى بقائه، وتمادى في غيه. كان يرسل التبرعات للجمعيات الخيرية باسمه، وعندما يلومه المقربون منه على عدم تدقيقه في هباته وتبرعاته، يرد عليهم أنتم لا تفهمون شيئاً، أنا أشتري صمت هؤلاء فيما لو تأخرت عن دفع الضرائب، عندها أكون فوق الشبهات. كان نهاراً يدعم أعمال الخير، والمعابد، وليلاً يلعب القمار حتى الصبح، ويدعم كل الموبقات.
عندما قُتل الأمل في كل القيادات التي كانت محل تقدير مالك الشركة، لم يجدوا بداً من الوصول إلى مالكها، ولكن بعد فوات الأوان، فقد انهارت الشركة من الداخل، واستخدم مديرها شعبيته للخروج بدون محاسبة. لقد هدم الشركة في بضعة شهور، وقدرت جهود إعادة البناء بعدة سنوات وأموال ضخمة دون ضمان النجاح.
الأمل أبدع وبنى الشركة، واليأس قتل الأمل ودمر الشركة، وكذلك تفعل الدول ضد بعضها، ويفعل المسؤولون في أوطانهم. يقتلون الأمل وهم غير قادرين على تحمل تبعاته.
السيد وليام بلو في كتابه آنف الذكر قدم لنا سرداً بالوثائق لأفعال أميركا في العالم في 260 صفحة. ولم يسلم بلد في هذا العالم من شر أجهزة السياسة الخارجية الأميركية.
قتل الأمل في العالم أو الدولة أو الشركة الخاصة هو أكبر مهدد للوجود، ومن يضحي بعشرات الآلاف من العاملين المخلصين في الولاء، من أجل الوثوق بمن لا يستحق الثقة إنما يغامر بمستقبل مؤسسته إن عاجلاً أو آجلاً. قهر الرجال الذين لم تجرب عليهم الخيانة يوغر الصدور، ويورث العداء، ومع مرور الزمن يموت الأمل، فيتحولون إلى عوامل هدم بدلاً من البناء.

AL-JAZIRAH الجزيرة

مصداقية (وزارة الصحة)؟!

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150818/ln35.htm

فهد بن جليد

في (الثالث العشرين) من فبراير الماضي، طرحت هنا سؤالاً لم أجد إجابة عليه حتى اليوم؟ وهو « ما الذي يجعل بعض المستشفيات الخاصة، تُخفي اكتشاف (فيروس كورونا) لدى بعض المرضى من مراجعيها؟».
طالبت حينها وزارة الصحة، بالتعامل معنا (بشفافية) في حال كان الأمر حقيقة، وإعلان أسماء المُستشفيات (المتورطة) في هذا الأمر؟ و وتواريخ الحالات، وأن لا تنتهج ذات الأسلوب في إخفاء المعلومة عن الرأي العام، خصوصاً وأن القضاء على الفيروس يحتاج تضافر الجهود!.
بعد نحو 174 يوماً، كشفت وزارة الصحة عن (نصف الحقيقة) ولكن بطريقتها الخاصة، عندما قالت الدكتورة (تمارا طيب) رئيس فريق مكافحة إيبولا أن مستشفى خارج دائرة وزارة الصحة، وراء تفشي كورونا في الرياض!.
أفهم أن المقصود مستشفى حكومي آخر - لا يتبع للصحة -؟ ولكن ماذا عن النصف الأهم من الحقيقة، عندما تورطت (مستشفيات خاصة) في تفشي المرض في وقت سابقا، وانتهجت الصحة (لغة الصمت) حينها، مع تواتر أخبار تتحدث عن إغلاق بعض المستشفيات لهذا السبب؟!.
قد أكون مُخطئا، ولكن ما أشعر به أن وزارة الصحة، تستعرض عضلاتها على مستشفيات حكومية لا تتبع لها؟ وإلا ما تفسير (الصمت) عن المستشفيات الخاصة؟!.
برأيي أن أهم عائق يمنع القضاء على الفيروس - حتى الآن - هو وضع حاجز بين وزارة الصحة، وبين المواطن، في البرامج الوقائية، وإن كان نهج نشر أخبار الاصابات، يشبه إلى حد كبير (تحليل القسم)، وكأن الوزارة لا تريد قطع (شعرة معاوية) بينها وبين الرأي العام ؟!.

لا أعرف لمصلحة من تعمل وزارة الصحة لوحدها؟ بعيداً عن المواطن؟ الذي هو أساس حل المشكلة، أخبار (كورونا) ليست كلها مُخيفة؟ لا نحتاج مجرد إحصائيات، دون تحليل وقراءة تبين أسباب الإصابة؟ وأماكنها؟ وكيفية العلاج والتدخل؟!.

نحن مقبلون على موسم الحج، والعودة للمدارس؟!

ما نحتاجه أن تتحدث وزارة الصحة مع المواطن العادي (بلغة بسيطة) يفهمها ويتفاعل معها، بشكل صحيح، بدلاً من تعاطيه مع شائعات (كورونا) التي تطاردنا في كل موسم ؟!

تخيل أن (الإبل) المُتهم الرئيس، مازال الحديث عنها (بلغة) غير مفهومه؟ وغير واضحة؟ وغير قطعية ؟!.

(يهمزون و يلمزون) ولا أحد يُصدق؟!.

وعلى دروب الخير نلتقي.

المملكة تدين الاعتداء الإجرامي على سفارة الإمارات بصنعاء

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150818/ln37.htm

جدة - واس:
عبّر مصدر مسؤول بوزارة الخارجية عن إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للاعتداء الإجرامي الذي تعرضت له سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في العاصمة اليمنية صنعاء من قبل ميليشيا الحوثي، وأكد المصدر أن هذا العمل الإجرامي يعد اعتداء صارخاً على الأعراف والتشريعات والقوانين الدولية.

تطبيقا لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا"

التعهد بعدم حمل الجنسية الأمريكية شرط لتحديث بيانات السعوديين في المصارف

المصدر: جريدة الأقتصادية الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م
https://www.aleqt.com/2015/08/18/article_982714.html

محمد البيشي من الرياض
شرعت مصارف سعودية في إدخال تعديلات جديدة على مواصفات تحديث بيانات عملائها من السعوديين، بإدراج تعهد خطي جديد يقر فيه العميل بأنه مواليد المملكة العربية السعودية، وأنه لا يحمل أي جنسية أخرى، وذلك فيما يعتبر أول إجراء عملي من قبل البنوك المحلية لحصر حاملي الجنسية الأمريكية بهدف تطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا).
وعلمت "الاقتصادية" من مصادر مصرفية، أن المصارف المحلية بدأت في مراسلة عملائها من السعوديين عبر رسائل (SMS) لطلب تحديث البيانات، وأوقفت الخدمات المقدمة لبعضهم لحين تحديث بياناتهم، التي تتضمن التعهد الجديد بأنه سعودي ولا يحمل أي جنسية أخرى.
وتأتي تلك الإجراءات من قبل المصارف بعد أن كان قد قال لـ"الاقتصادية" صالح العواجي نائب مدير عام مصلحة الزكاة والدخل للخدمات المساندة إنها ستستقبل أول البيانات المتعلقة بعدد من يحملون الجنسية الأمريكية، سواء من مواطني المملكة أو دول أخرى أو لأمريكيي الجنسية يقيمون في المملكة من جميع المصارف والصناديق الاستثمارية ومؤسسة النقد (ساما) بدءا من يوليو الماضي.
ويستهدف قانون "فاتكا" المواطن الأمريكي من أصل أمريكي، والحاصل على الجنسية أو من لديه إقامة قانونية Green Card أو إقامة واقعية في الولايات المتحدة، وغير ذلك من الأشخاص الذين لهم صلة بصورة أو بأخرى مع الولايات المتحدة ويخضعون نتيجة لذلك للضريبة الأمريكية، بفعل احتفاظهم بحسابات مالية مفتوحة تزيد قيمتها على 50 ألف دولار في الخارج لدى مؤسسات مالية أجنبية من مصارف وغيرها.
وتسعى الولايات المتحدة إلى فرض قانون "فاتكا" على جميع المصارف والمؤسسات المالية عامة حول العالم بلا استثناء وإلزامها بأن تفصح سنويا للسلطات الضريبية الأمريكية حسابات عملائها الذين يحملون الجنسية الأمريكية أو حق الإقامة في أمريكا، وكذلك عن عملائها الذين يشتبه بحملهم أيا من تلك الوثائق، وفق مؤشرات محددة. وتتعرض هذه المصارف

والمؤسسات المالية في حال عدم امتثالهم بالإفصاح للقانون، إلى عقوبات تتمثل في الحجز على 30 في المائة من أية مدفوعات لذلك المصرف أو المؤسسة المالية.
وأوضح العواجي أن بعض الجهات الحكومية أعطيت فرصة لتعبئة نماذجها وتجهيز بياناتها وفق المتاح لها، موضحا أن دور المصلحة الرفع بالتقارير وأسماء من يحملون الجنسية الأمريكية المطبق بحقهم القانون باعتبارهم قناة تبليغ فقط لما يردهم من معلومات إلى الخزانة الأمريكية
وتلزم المصارف والمؤسسات المالية أو الجهات الحكومية بالإفصاح عن الحسابات المالية العائدة للأشخاص الذين يحملون الجنسية الأمريكية، كما أنه يجب على المصارف أو المؤسسات المالية اعتبار أي حساب لديهم قابلا للإبلاغ عنه عند توافر مؤشرات محددة على أن الحساب لمصلحة شخص أمريكي. فيما تعاقب المتهرب في حال عدم تقديم إقراره المالي بـ100 ألف دولار أو 50 في المائة من رصيد الحساب، وكذلك أن يكون لصاحب الحساب رقم هاتف أمريكي، وأن يقوم صاحب الحساب بالتحويل دوريا لحساب في أمريكا، إضافة إلى أن يقوم صاحب الحساب بالتوكيل رسميا والتفويض بالتوقيع بما يتعلق بالحساب لشخص لديه عنوان في أمريكا.

مختصو الأجهزة المسؤولة عن مكافحة الفساد بدول "التعاون" يلتقون في الرياض

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م
http://www.alriyadh.com/1074088

الرياض - واس
تعقد لجنة المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اليوم اجتماعها الثالث، وذلك بمقر الأمانة العامة لدول مجلس التعاون.
وستقوم اللجنة خلال الاجتماع الذي يستمر ليومين بوضع الآليات المناسبة لتنفيذ المبادئ الاسترشادية لتبادل الخبرات والتجارب بين هيئات وأجهزة مكافحة الفساد بدول مجلس التعاون.
ويأتي انعقاد اللجنة تنفيذاً لقرار رؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون في اجتماعهم الثاني الذي عقد بدولة قطر في 29 أبريل 2015م، بشأن تكليف لجنة المختصين بوضع الآليات المناسبة لتنفيذ "المبادئ الاسترشادية".

كاريكاتير

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م

http://www.al-jazirah.com/2015/20150818/cr6.htm

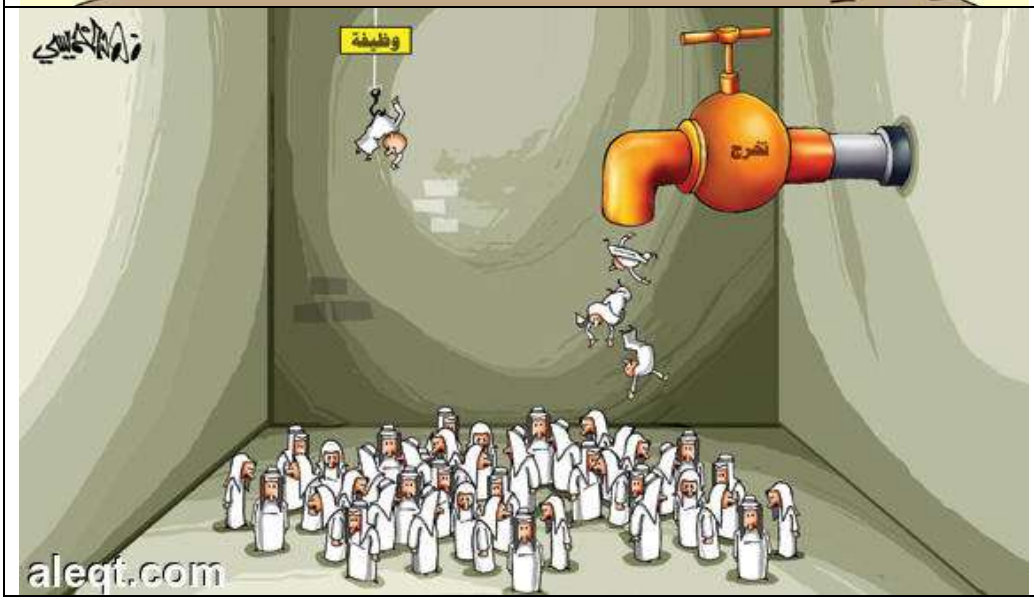

المصدر: جريدة الأقتصادية الثلاثاء 3 ذي القعدة 1436هـ 18 اغسطس 2015م

https://www.aleqt.com/2015/08/18/article_982748.html